

ساح الاصل وضمانه كان يحرك المدع حافي يده من الشئ المأخوذ
 وعلين وهو ان يأخذ من اليد بسرعته جهرا ونهبا وهو ان يقطع
 وجه الملاينة فهو من مظاهر بلادة او فتلج كذا في المستعفي وليس
 له عليه صلح لا يقطع على المحتق وهو ان يباشر بلغة اهل الملك بغير
 حال بيت المال وماله له فيه نكته ومثل حقه حاله او موقعا ما كان
 له على آخر داه حاله او حيلة فخرق منه مثلها لم يقطع لانه استيفاء
 لحقه والحال والمثل في سوا الاية التاجيل لما خيل لطلبة ولو اخذ
 بتلبيح حقه لانه مقدار حقه كوكب من كفاية وهو يتابع وان سرق
 من غير صلح يقطع ان ليس له ولا ية الاستمارة منه الا بصلح بالذاتي
 وما قطع فيه ولم يتغير يعني من سرقة غير قطع فدها حتى يقطع
 وهي مجالها لا يقطع كما سياتي حتى اذا تغيرت سرقة فالتا بعد
 قطع فيه فنج فسرقة ولا يقطع بسرعته من سرقة ولو كان السرقة
 مال غيره يعني ان السرقة من ذي الرحم المحرم بسوءه كان السرقة
 مال ذي الرحم او مال غيره لا يوجب القلع للشبهة التي في اختلاف
 ايام مال المحرم اذا سرق من بيت غيره يقطع لتحقق المزج بخلاف
 مال موضعه مطلقا اي سواء سرق من بيتها او بيت غيره بحيث يقطع
 لتحقق المزج لا بسرعته من فرج وعرض ولو كان سرقة العرض من سرقة
 خاص لولاى للزوج فانه بسوءه اليد لكل منهما في مال الاخر مانع من
 القلع ولا بسرعته مثلا سيدك او غيره اي من سيدك او من سيدك
 لو جرد الماذن بالذخول عادة في هذه السرقة والسرقة المذمومة كانت
 لانه في الكسابة حقا ولا سرقة الا الضيف من مضيقه لانه البيت ايقع
 في حقه لكونه مأذونا في دخوله ولا بسرعته من سرقة لانه له صلح نصيبا
 وحرام نهبا لو بيت اذن في دخوله لجره الاذن عادة في المارة وتعلقه
 في الثاني

في الثاني
 في الثاني
 في الثاني

في الثاني
 في الثاني
 في الثاني

في الثاني فاحتمل للمزج والاحتمال في التجر والخاتما الا اذا سرق من المالك
 ثبتت لاحراز الاموال والاذن يمتنع بالنهار او سرقة شيئا واحدا
 من الذار لا يقطع فيه ايضا لانه اذا ركبها حتى واحد فلا يمتنع الا اذا سرق
 منها او دخل بيتا وتأول من هو خارج حيث لا قطع عليها الا اذا لاك
 لم يخرج لا اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يمتنع الا اذا
 فلم يتم السرقة من كل واحد او نوبت بغيره بل يقطع به واخذ نصيبا
 لا يقطع لما روي عن علي بن ابي طالب اذا كان خارجا لا يقطع وفسر به
 اذ سرقه خارجة من عنده قال في النهاية الصغرى وعلم الذاهم
 والمراياهما نفسا لهما وانما لانه الحكم هكذا لانه الرباط من خارج
 فبالطه يتحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هناك الحكم فانه كانت
 الصقة داخلية فطهرها واخذها فقطع لانه الرباط من داخل فبالطه
 بقي الصقة داخلية الحكم فوجد الاخذ من الداخل ولو كان مكان الصقة
 حل الرباط يتعدى الحكم لانها من علقها او سرقة جملها من قطارها
 خلا حيث لم يقطع بسوءه كان معه سابق بسوقه او قايده يعقده
 اول لانه مقصود السابق والقائم بالسوق والتعدى وقطع المسافة
 للانفصال قطع سارق الجمل والجمل انما حفظ صاحبه او نام عليه
 فانه النعم على الجمل او يقرب منه حفظه او سبق للجمل واخذ منه
 شيئا يبلغ النصاب فانه الجمل حوز او ادخل به في صدق غيره
 او كله او جيلة الاخذ واخذ منه النصاب او اخذ من مقصود حراما
 فيها مقاصد الى حتمها او سرقة صاحب مقصود اخر في معنى دارا
 فيها حجرات يسكن في كل منها من لا تعلق له بالجزء التي يسكن فيها
 عند الماذن لو اجد بيوتها مشغولة بجماعة وحذامه وبينهم نسيب
 او التي شيئا من حوز في الطر يقام اخذ لانه الذي حيلة يعتادها الصقة

في الثاني
 في الثاني
 في الثاني

في الثاني
 في الثاني
 في الثاني